

أدوات الفخفاخ المحدودة لتفكيك تركة الاقتصاد الثقيلة

رياض بوعزة
صحافي تونسي

تركة اقتصادية ثقيلة انفجرت بوجه حكومة إلياس الفخفاخ مع نيلها ثقة البرلمان بأغلبية ضعيفة بعد جلسة عاصفة استمرت لأكثر من 18 ساعة وتنادية أعضائها اليمين الدستورية أمام الرئيس قيس سعيد، فقبل الملفات الاقتصادية سيكون فوق الطاولة منذ اليوم الأول.

الآن ستبدأ العيون شاخصة نحو حكومة الفخفاخ بعد أن أصبحت رسميا هي من تدير دفة الاقتصاد التي جانب ملفات حارقة أخرى. ولكن يبدو أن لديها أدوات محدودة لإنعاش محركات النمو وإبعاد البلاد عن الشلل الذي أصاب التنمية خلال فترة حكم سلفه يوسف الشاهد. وهنا تقفز علامات استفهام كثيرة عن الأسلوب الذي ستتم به معالجة الأزمة المزمنة.

الأدوات التي سيتعامل بها الفخفاخ لن تكون مختلفة عن سبقه رغم اختلاف الظروف، لأن الدفاع الأساسي لوضع البلاد على سكة النمو يكمن في محددات معروفة وهي الأموال التي سيعالج بها المشكلات المزمنة، إلى جانب طريقته في مكافحة الفساد والبيروقراطية والتخلص من عبء النفقات المزمّن في الموازنة. يفترض أن يكون أول تحرك للفخفاخ هو إحداث اختراق في جدار الديون والأسعار لترجمة تطلعات المواطنين لتحسين ظروفهم المعيشية، التي ما فتئت تتقهقر، مع دعم سوق العمل وكبح التضخم.

الفخفاخ سيدخل نفسه في مهمة صعبة للغاية، فالخزينة متضرة بسبب العجز المالي الكبير، كما أن معظم القطاعات، التي كانت الداعم رقم واحد، وفي مقدمتها الاستثمار لا تزال لم تحقق الأهداف، باستثناء السياحة التي نهضت من كبوتها لتحقق قفزات متتالية منذ 2015. ومع ذلك وفي ضوء الوضع الراهن ليس هناك ما يشير إلى أن القطاعات الحيوية الأخرى ستترك مربع الركود رغم أن عجلة إنتاج الفوسفات عادت إلى الدوران لأن الطريقة الأمثل التي يجب أن تتعامل بها الحكومة هي ترسيخ مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنقاذ المؤسسات الحكومية المتعثرة. أغلب المؤشرات مقلقة، لذلك فإن الأمر اليوم بالنسبة للشعب لم

بعد يحتمل الانتظار أكثر وأن على الحكومة الجديدة القطع مع الارتباك وغياب الجرة في إدارة الاقتصاد كما كان مع الحكومات السابقة، والتي تتحمل مسؤولية جعل تلك الأرقام سلبية، بل وكارثية، مما كبد البلاد خسائر فادحة.

الأزمة قد تتفاقم على الأرجح إذا استمرت التجاذبات السياسية، فالعجز التجاري يتسع باطراد حيث يبلغ 19 مليار دينار (أكثر من 6 مليارات دولار) كما أن الدين العام بلغ مستويات كبيرة عند 76 مليار دينار (27 مليار دولار)، أي ما يعادل 72.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما سعر صرف الدينار فقد تدهور أمام العملات الأجنبية بشكل لم يسبق له مثيل منذ العام 2011 رغم أنه تعافى قليلا العام الماضي.

فرضيات إنعاش الاقتصاد تبقى قائمة ولكن في حال أحسن الفخفاخ التعامل مع ملفات ستكون فيها حكومته بين متاهة ضغوط صندوق النقد الدولي ولوبي النقابات ورجال الأعمال

ويبقى ملف إنعاش سوق العمل مطلباً أساسياً، ليس عبر فتح باب التوظيف في القطاع العام، الذي لم تعد طاقته تحمل، بل بالتحفيز على المبادرات الخاصة وإعطاء دعم أكبر لرواد الأعمال الذين يبحثون عن بارقة أمل في المصارف لتمويل مشروعاتهم. سيدد التونسيون بقاذف حزمة من التساؤلات التقليدية حول كيفية تحريك مؤشر البطالة إلى الارتفاع بعد أن ظل منذ 2013 قابعا عند 15.3 في المئة، مقارنة مع 11 في المئة عند اندلاع شرارة الفوضى. في المحصلة، تبقى فرضيات إنعاش الاقتصاد قائمة رغم كل الظروف ولكن في حال أحسن الفخفاخ التعامل بحكمة إذ ستكون فيها حكومته بين متاهة ضغوط صندوق النقد الدولي وبين لوبي قوي يضم رجال الأعمال ونقابات عمالية أقوى لا يمكن أن تتسامح مع الأخطاء.

الجزائر تكافح لتحويل أعباء المناطق الصحراوية إلى فرص اقتصادية

برنامج طموح لتنمية المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية



وجهت الجزائر أنظارها إلى الموارد المنسية في المناطق الصحراوية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، في مسعى لتسريع خطط الإصلاح، التي لا تزال تسير ببطء شديد، حيث تراهن الحكومة على إمكانية أن تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير النمو عبر تعزيز الاستثمارات ونشر مشاريع التنمية في أنحاء البلاد.

الجزائر - تتربق الأوساط الاقتصادية والشعبية الجزائرية تدهشين الحكومة لمخططاتها الزراعي لتحويل المناطق الصحراوية من حجر عثرة أمام التنمية إلى فرصة لتعزيز الاستثمار وفتح فرص جديدة في سوق العمل.

وتشكل الصحراء في البلد النفطية أكثر من 80 في المئة من مساحته الإجمالية، وهو ما يعني أن السلطات ستدخل مغامرة صعبة لتنميتها مع تقلص إمكاناتها المادية نتيجة انحسار عائدات صادرات الطاقة.

وخصصت الحكومة في موازنة العام الحالي نحو 400 مليون دينار (3.33 مليار دولار) لدعم صغار المزارعين ومربي الماشية في 16 ولاية بالجانب. وهذا المبلغ سيشضاف إلى نحو 400 مليون دولار للمخصصات القطاع في تلك المناطق، فضلا عن 380 مليون دولار من أجل تطوير صناعة الثروة الحيوانية.

ويرى البعض أن تقديم المساعدات ليس كافيا لتحقيق هدف الحكومة المتمثل في زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من معدلاته الحالية والمقدرة بحوالي 12 في المئة، طالما أن الشباب غير مهتمين بالأرض ويبحثون عن وظائف في مجالات أخرى. وخلال جلسة أمام البرلمان أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية شريف عماري أن المحاصيل في المناطق الصحراوية شهدت ارتفاعا ملحوظا رغم العديد من الظروف.

وقال إن "ثروة الخليل التي تمتد على مساحة قدرها 164 ألف هكتار حققت مستويات إنتاج عند قرابة 11.2 مليون قنطار من التمور فيما بلغ إنتاج الخضروات التي تمت زراعتها على مساحة 60 ألف هكتار، 35 مليون قنطار". وأوضح أن قرابة 600 ألف مستثمر يعملون في قطاع إنتاج الحبوب في مساحة قدرها 3.5 مليون هكتار أي ما يعادل 41 في المئة من المساحات المخصصة للفلاحة.

وأظهرت بيانات حديثة لمركز الإحصائيات الزراعية أن قيمة إنتاج المحاصيل ارتفعت متحديا بذلك التقلبات المناخية التي ضربت شمال أفريقيا منذ سنوات، حيث قفز الإنتاج العام الماضي بنسبة 6.1 في المئة قياسا بالفترة المقابلة قبل عام لتصل إلى نحو 29.1 مليار دولار.

21.6

مساهمة الزراعة الصحراوية من مجمل الإنتاج الزراعي في الجزائر، وفق التقديرات

وأدت الطفرة الزراعية إلى ارتفاع صادرات المنتجات بنسبة 12 في المئة، وازدياد وصلت إلى 38.6 مليون دولار. وأوضح عماري أن الوزارة قررت رفع التجميد على الموارد المالية المخصصة لقطاع التنمية الريفية والمقدر بنحو مليوني دولار. ورغم طبيعة المناطق الصحراوية، التي تفتقد عادة إلى المياه، فقد كشف عماري أن عدة دراسات أثبتت وجود مخزون مائي هائل في الصحراء التونسية بسعة تدفق عالية. ويؤكد مختصون أن مياه الصحراء في الجزائر تتميز بأنها تساعد على

الاستثمار في الأراضي المنسية

لكن الحكومة تؤكد أن الإنفاق الزراعي الذي يقدر بملياري دولار سنويا لن ينخفض.

وتخطط الحكومة لتوسعة المناطق التي تعتمد على مياه الري إلى مليوني هكتار، من 1.3 مليون هكتار من خلال سدود جديدة، وهو ما يساهم في تقليص اعتماد الأراضي الزراعية على مياه الأمطار نتيجة موجة الجفاف.

وفي إطار جهودها لدعم القطاع، تعكف السلطات على تشييد 15 سدا جديدا تضاف إلى 80 سدا قائما لري أراض مزروعة بالحبوب ستغطي مساحة 600 ألف هكتار، ارتفاعا من 60 ألف هكتار فقط حاليا.

ويشكك خبراء في جدوى السياسات الاقتصادية المعلنة لتحقيق الإنعاش الذاتي من الغذاء رغم أن الحكومة بقيادة عبدالعزيز جراد تشدد على أنها ستكافح كل مظاهر البيروقراطية والفساد. ويختزل البعض أسباب المشكلة الغذائية بالبلاد في عوامل تتعلق بالاستراتيجيات الحكومية وعدم توفير استثمارات كافية في القطاعين الزراعي والصناعات الغذائية، فضلا عن قضية الاحتباس الحراري.

وتعتبر الجزائر، عضو منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، بلدا مدعما على النفط والغاز، إذ تمثل صادرات الطاقة نحو 60 في المئة من إيراداتها.

إنتاج الخضار والفواكه بطريقة مبكرة وتساعد لاحقا على تصدير المنتجات الزراعية قبل أوانها ولاسيما إلى أوروبا. ولم تكتف وزارة الفلاحة بذلك فحسب، بل اعتمدت محفزات لدعم قطاع تربية المواشي وخاصة الإبل والماعز في إطار سياسة الدعم، فضلا عن توفير العلف.

وقال الوزير إن "من بين الإجراءات التحفيزية توفير التغطية الصحية للحيوانات من خلال تعزيز قدرات مصالحي المراقبة وإنشاء المراكز البيطرية". وتشير التقديرات الرسمية إلى أن نسبة مساهمة الزراعة الصحراوية في الإنتاج الإجمالي للقطاع تبلغ نحو 21.6 في المئة، أي ما يقارب 6.3 مليار دولار سنويا.

وتقول السلطات إن خططها ستتيح توظيف الفرص التنموية التي توفرها المساحات الصحراوية الشاسعة، لإطلاق أنشطة زراعية جديدة وتوفير فرص عمل للآلاف من المواطنين وخاصة الشباب في بلد يتجاوز تعداد سكانه حاجز الـ 41 مليون نسمة.

وتأمل الجزائر، التي تصر بازمنة اقتصادية منذ خمس سنوات، في توسيع المساحة المزروعة في الصحراء لتصل إلى 700 هكتار بحلول 2035. وتواجه المالية العامة ضغوطا شديدة، حيث تم إلغاء مباريات عديدة،

فايروس كورونا يربك مشروعات طريق الحرير الصيني

أربك انتشار فايروس كورونا بشكل كبير بوصلة خطط الصين المتعلقة بتنفيذ مشروعات البنية التحتية في آسيا، والتي تندرج ضمن طريق الحرير الجديد بسبب القيود المفروضة من بعض الدول خشية انتشار الوباء، رغم مكابرة بكين بأن هذا المرض ليست له تأثيرات كما يروج لها.

كولومبو - باتت مشاريع البنية التحتية الطموحة التي باشرتها الصين في إطار خطة طرق الحرير الجديدة متوقفة أو متباطئة في جميع أنحاء آسيا في ظل تفشي فايروس كورونا المستجد.

ويعطي الشلل الذي أصاب مشروع جزر اصطناعية في سريلانكا وجسر في بنغلادش مروراً بمشاريع الطاقة الكهرومائية في إندونيسيا لمحة واضحة عن هذا الارتباك. ويشعل وباء الالتهاب الرئوي الاقتصادي الصيني نتيجة عزل عشرات الملايين من السكان، في حين ترفض العشرات من الدول قيودا على الوافدين من الصين.

وكانت لذلك نتائج مباشرة على مشاريع تمويلها الصين في آسيا، مع توقف تسليم مواد وكذلك خصوصا بسبب النقص الشديد في اليد العاملة الصينية. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لأمين الغرفة الوطنية للصناعات والبناء في سريلانكا نيسانكا ويجيتارني طبيعتها.

وتبيع صيدلية قريبة تامم طيبة تقليدية تحتوي على الكركم وديق الأشجار يقال إنها "تحمي من العدوى"، يقول الصيدلي أنجانا باراميش بسور، تنتشر هذه المتائم بسرعة بين عمال "موقع بناء صيني".

ويؤثر كورونا أيضا على افتتاح أكبر برج للاتصالات في جنوب آسيا الذي شيد بتمويل صيني، فقد أرجى الافتتاح لشهريين.



توقف العمل إلى موعد غير محدد

يظهر بوضوح نقل غياب العمال الصينيين. ويشير فيشنو باهادور سينغ من الاتحاد النيبالي للقطاع الكهربائي إلى أن "المشاريع تأخرت أو تباطأت، جميعهم كانوا عمالا متحصنين ومن الصعب استبدالهم محليا".

مشاريع جزر اصطناعية في سريلانكا وجسر في بنغلادش ومحطات للطاقة الكهرومائية في إندونيسيا أصابها الشلل

وتأتي هذه الانتكاسات فيما تواجه مشاريع طرق الحرير الجديدة التي أطلقتها الصين في كافة أنحاء العالم، حالات من المعارضة المحلية، خصوصا في سريلانكا وماليزيا وإندونيسيا، حيث تجري إعادة تفاوض على عقود.

وتتهم بكين خصوصا بأنها تنقل الدول الشريكة بديون هائلة وخارجة عن السيطرة، لكن وزير الخارجية الصيني وانغ يي يعتبر أن الوباء لن يعطل تلك المشاريع في آسيا، حيث قال إنه "لن يكون هناك من أثر سلبي".

للمواطنين الصينيين، وذلك على الرغم من أن 3 آلاف صيني يعملون في مشروع محطة توليد كهربية تديره شايينا باور كومباني بتمويل صيني يبلغ 2.5 مليار دولار في بابوا في جنوب البلاد. ويقول المسؤول عن المشروع عبدالملا إن ثلثي العاملين لم يعودوا بعد من عطلتهم في الصين.

ويوضح "نعزّم الانطلاق باقصرى قدراتنا الشهر المقبل، لكن إن لم يعد 300 عامل على الأقل بحلول نهاية فبراير الجاري، فسوف يتأخر إنتاج الكهرباء". وبحسب مدير الموقع ديوان عبدالقادر، في موقع بناء جسر بادما الذي يكلف 3.5 مليار دولار وتديره مجموعة تشاينا مياجور رابيسواي الحكومية الصينية، لم يعد بعد للعمل أكثر من 980 عاملا صينيا.

وتبرز الصعوبات عينها على جزيرة سومطرة الإندونيسية، حيث على بناء مركز الطاقة الكهرومائية في باتانغ تورو بسبب النقص في العمال، بعد قرار إندونيسيا وقف الرحلات مع الصين القارية.

وتوقف العمل أيضا في موقع بناء سكة القطار السريع بين جاكرتا وباندونغ الذي يكلف نحو 6 مليارات دولار. وفي النيبال حيث تمول الصين العشرات من مشاريع البنية التحتية،